

قم بالإدراج في الشريط الأيمن:

محمد زين بركه

A.Na.Fi.P.

29, rue Bataille Filauoussène

Tlemcen 13000 Algeria

+213 (0) 771 78 68 07

mohammed.barka@fulbrightmail.org

مؤشر الموازنة المفتوحة - الجزائر 2010

- معلومات ضئيلة - معلومات الحد الأدنى - بعض المعلومات - معلومات مهمة - معلومات شاملة

إجمالي النقاط: 1 من أصل 100 نقطة. لا توفر تقريباً للجمهور أي معلومات تتعلق بالموازنة.

نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة في دراستين مسحيتين (الرسم البياني) كيف تقارن الجزائر بجيرانها؟

النتائج الرئيسية

تم استخدام نقاط عدد 92 سؤالاً مستمداً من مسح الموازنة المفتوحة (انظر مربع النص) لتجميع نقاط الأهداف وتصنيف الشفافية النسبية لكل دولة. وتشكل هذه النقاط مؤشر الموازنة المفتوحة.

سجلت الجزائر نقطة واحدة من أصل مائة نقطة، مما يدل على أن الحكومة لا توفر تقريباً للجمهور أي معلومات تذكر عن موازنة الحكومة المركزية وأنشطتها المالية، الأمر الذي يجعل من المستحيل تقريباً على المواطنين مساءلة الحكومة عن إدارتها للأموال العامة. ويقارن مجموع نقاطها المتدني سلبياً بنقاط الدول المجاورة مثل المغرب (28) ومصر (49)، وبلغ متوسط النقاط لجميع الدول المشمولة بالمسح 42 نقطة.

وكانت نقاط الجزائر التي بلغت نقطتين في مؤشر الموازنة المفتوحة عام 2008 منخفضة أيضاً بشكل غير عادي.

المعلومات الواردة في تقارير الموازنة الحكومية

مدى كفاية وتوفر تقارير الموازنة الثمانية الرئيسية

التقرير	مستوى درجة المعلومات*	حالة النشر
بيان ما قبل الموازنة	E	تم إعداده ولم ينشر
مشروع موازنة السلطة التنفيذية	E	تم إعداده ولم ينشر
الموازنة المقررة	B	تم نشره
موازنة المواطنين	E	لم ينشر
تقارير خلال السنة	E	لم ينشر
مراجعة نصف السنة	E	تم إعداده ولم ينشر
تقرير نهاية السنة	E	تم إعداده ولم ينشر
تقرير تدقيق الحسابات	E	تم إعداده ولم ينشر

* تم حساب درجات شمولية المعلومات الواردة في كافة التقارير ومدى إمكانية الاطلاع عليها من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها في الجزء الخاص بأسئلة مسح الموازنة المفتوحة المتعلقة بكل تقرير من هذه التقارير. وتم تصنيف متوسط النقاط التي تتراوح من 0 إلى 20 (معلومات ضئيلة) بالمستوى E، والتي تتراوح من 21 إلى 40 (معلومات الحد الأدنى) بالمستوى D، والتي تتراوح من 41 إلى 60 (بعض المعلومات) بالمستوى C، والتي تتراوح من 61 إلى 80 (معلومات مهمة) بالمستوى B، والتي تتراوح من 81 إلى 100 (المعلومات الشاملة) بالمستوى A.

يعد تقرير مشروع موازنة السلطة التنفيذية أهم مستند لسياسة الحكومة، حيث يعرض كيفية اعتزام الحكومة القيام بجمع الإيرادات، وجهات تخصيص هذه الأموال، وبالتالي وضع أهداف السياسة موضع التنفيذ. وفي الجزائر، يتم إعداد مشروع الموازنة ولكن لا يمكن للجمهور الاطلاع عليه.

يحدد بيان ما قبل الموازنة الضوابط الرئيسية التي تحدد الموازنة المقبلة للحكومة. وتقوم الجزائر بإعداد بيان ما قبل الموازنة ولكن لا تجعله متاحاً للجمهور.

عند إقرار الهيئة التشريعية لمشروع الموازنة تصبح الموازنة المقررة بمثابة قانوناً للبلاد، وتوفر الموازنة المقررة الأساس لجميع تحليلات الموازنة التي تجرى خلال السنة المالية. وبصفة عامة، ينبغي أن توفر الموازنة المقررة للجمهور البيانات التي يمكن أن يستخدمها لتقييم أولويات السياسة المعلنة للحكومة ومسائلها. وتنتشر الجزائر هذا التقرير لكنه ليس شاملاً بالقدر الكافي، حيث لا يقدم تفاصيل على مستوى البنود أو البرامج.

موازنة المواطنين عبارة عن عرض غير تقني لموازنة الحكومة يهدف إلى تمكين الجمهور - بما في ذلك الأفراد الذين ليسوا على دراية بالأموال العامة - من فهم خطط الحكومة. ولا تقوم الجزائر بإعداد تقرير موازنة المواطنين.

توفر تقارير خلال السنة موجزاً لسير الموازنة خلال السنة المالية. وتسمح هذه التقارير بإجراء المقارنات بين أرقام الموازنة المقررة وأرقام الموازنة قيد التنفيذ، مما يمكن أن يسهل إدخال تعديلات على الموازنة. ولا تقوم الجزائر بإعداد تقارير خلال السنة.

تقدم مراجعة نصف السنة استعراضاً شاملاً لسير الموازنة في منتصف السنة المالية كما تناقش أي تغييرات قد تطرأت على الافتراضات الاقتصادية التي تؤثر على السياسات المعتمدة في الموازنة. وتتيح المعلومات الواردة في هذا التقرير للحكومة والسلطة التشريعية والجمهور التعرف على ما إذا كان ينبغي إدخال تعديلات فيما يخص الإيرادات أو النفقات أو الإقتراضات للفترة المتبقية من السنة المالية أم لا. وتقوم الجزائر بإعداد مراجعة نصف السنة ولكن لا تعلنها للجمهور.

يفارن تقرير نهاية السنة التنفيذ الفعلي للموازنة بالموازنة المقررة. ومن شأن تقارير نهاية السنة أن تطلع واضعي السياسات على السياسات الضريبية ومتطلبات الديون وألويات الإنفاق الرئيسية، مما يسهل إجراء تعديلات في موازنات السنوات المالية المقبلة. وتصدر الجزائر تقرير نهاية السنة ولكن لا تنشره.

تقرير تدقيق الحسابات عبارة عن تقييم لحسابات الحكومة يجريه الجهاز الأعلى لتدقيق الحسابات، ويفيد عم إذا كانت الحكومة قد قامت بجمع الإيرادات وإنفاق الدخل الوطني وفقاً للموازنة المقررة، وما إذا كان إمساك الدفاتر الحكومية يتسم بالاتزان والدقة، وكذلك عما إذا كانت هناك مشكلات في إدارة الأموال العامة أم لا. وتقوم الجزائر بإعداد تقرير الرقابة ولكنها لا تجعله متاحاً للجمهور.

المشاركة العامة ومؤسسات الإشراف والرقابة

ثمة طرق أخرى، تتجاوز رفع مستوى إتاحة تقارير الموازنة الرئيسية، من خلالها يمكن جعل عملية الموازنة في الجزائر أكثر شفافية. وهذا يشمل ضمان وجود سلطة تشريعية قوية وجهاز تدقيق حسابات قوي يمكنه القيام بتدقيق الحسابات الفعال على الموازنة، وكذلك إتاحة المزيد من الفرص لمشاركة الجمهور في عملية الموازنة.

هل أجهزة الإشراف والرقابة فعالة في دورها المتعلق بالموازنة؟

مؤسسات المساءلة	نقاط القوة** *
السلطة التشريعية	ضعيفة
الجهاز الأعلى لتدقيق الحسابات	ضعيف

** تم احتساب نقاط قوة السلطة التشريعية والجهاز الأعلى للرقابة من واقع متوسط النقاط التي تم الحصول عليها في الجزء الخاص بالأسئلة بكل مؤسسة من مؤسسات المساءلة والرقابة . وتم تصنيف متوسط الدرجات التي تتراوح من 0 إلى 33 بأنه ضعيف، والتي تتراوح من 34 إلى 66 بأنه متوسط، والتي تتراوح من 67 إلى 100 بأنه قوي.

وفقاً لمسح الموازنة المفتوحة، يعد الإشراف على الموازنة الذي تقوم بها السلطة التشريعية في الجزائر غير كافي لأن تلك الأجهزة:

- 1 -لا تمتلك الصلاحيات الكاملة لاعتماد أية تغييرات تطراً على الموازنة أثناء سير السنة المالية.
- 2 -لا تعقد مناقشات علنية عن الموازنة يمكن للجمهور الإدلاء بشهادات حيالها أو السماح له بالحضور أثناء انعقاد جلسات السلطة التشريعية التي تقر فيها السلطة التشريعية مشروع موازنة السلطة التنفيذية.
- 3 -فحص السلطة التشريعية لعمليات تدقيق الحسابات غير وافي.

ووفقاً لمسح الموازنة المفتوحة، يعد تدقيق الحسابات المتعلق بالموازنة والتي يقوم بها الجهاز الأعلى لتدقيق الحسابات في الجزائر ضعيف للأسباب التالية:

- 1 -الجهاز غير مستقل استقلالاً كاملاً عن السلطة التنفيذية، حيث بإمكان السلطة التنفيذية إقالة رئيس الجهاز الأعلى لتدقيق الحسابات بدون طلب الموافقة النهائية من السلطة التشريعية أو القضائية.
- 2 -لا يقوم بإصدار تقارير تدقيق الحسابات عن المصروفات النهائية للدوائر الوطنية في حينها.
- 3 -لا يمتلك الجهاز قنوات الاتصال المناسبة مع الجمهور.

التوصيات

يتعين على الجزائر:

- نشر تقارير الموازنة الرئيسية - وهي تقارير تعدها الحكومة فعلياً في الوقت الحالي - على مواقع شبكة الإنترنت الحكومية ولكن تستخدمها للأغراض الداخلية فقط. وتشمل هذه التقارير مشروع موازنة السلطة التنفيذية، وبيان ما قبل الموازنة، ومراجعة نصف السنة، وتقرير نهاية السنة، وتقرير تدقيق الحسابات.
- إعداد تقارير نهاية السنة وموازنة المواطنين ونشرها.
- تعزيز دور السلطة التشريعية والجهاز الأعلى لتدقيق الحسابات في عملية الموازنة.
- إتاحة الفرص للجمهور لحضور جلسات السلطة التشريعية المتعلقة بالموازنة المقترحة مع إمكانية الإدلاء بشهادات حيالها.